الفردانية كارثة العصر

زيد الفضيل

@zash113

مع ولوج العالم الغربي عصر الصناعة والتجارة الحديثة العابرة للبحار، وظهور قوى اجتماعية جديدة تستمد سلطتها من حركة رأس المال النقدي وليس من سطوة الإقطاع الزراعي الذي ازداد ضمورا على الصعيد الاقتصادي، وتقلص دوره في وتيرة العمل والتأثير السياسي يوما بعد يوم، لينتهي بشكل متسارع مع انتهاء الثلث الأول من القرن الـ20 تقريبا، معلنا ابتداء حقبة جديدة في كل شيء، وفي مختلف المفاهيم والتصورات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والمجتمعية، ولعل التأثير المجتمعي هو ما يعنيني اليوم ككاتب مراقب بالدرجة الرئيسة.

في هذا السياق، أشير إلى أن ما ترتب على نهاية الحرب العالمية الثانية من نتائج كارثية على الصعيدين السكاني والمجتمعي، وما صاحب ذلك من نمو اقتصادي في وتيرة الصناعات الحديثة التي ساهمت في تحول المجتمع الغربي من نمطه الزراعي التكافلي وشكل أسرته الممتدة، إلى النمط العمالي الصناعي الفردي بأسرته النووية الضيقة، قد كان له الدور الفاعل في ارتفاع مختلف الأصوات الداعمة في الإطار الفلسفي إلى تعزيز حرية الفرد وحقوقه الخاصة، وصارت الفردانية أحد المبادئ الأخلاقية الداعية لأن تكون أهداف الفرد ورغباته قيمة مستقلة يجب تحقيقها حتى لو اقتضى الأمر القفز على اعتبارات الدولة والمجتمع، بل ودون أخذ مصالح المجتمع بعين الاعتبار، وبالتالي فلا تؤمن الفردية بقيمة التضحية من أجل الآخر أيا كان ذلك الآخر، بل إنها تعزز من سلطة الأنا السيكولوجية، بعيدا حتى عن الوعي بقيمة الأنا العقلانية، التي تجعل صاحبها يفكر بمصلحته بحكمة على اعتباره واحدا من مجموع، وفردا في سفينة تبحر في أعماق البحار.

في تلك الأثناء لم يفكر الإنسان الغربي في مختلف الأضرار النفسية، وما يمكن أن يصاحبها من اختلالات مجتمعية، جراء تداعي مفاهيم المجتمع التكافلي التراحمي، والانزلاق صوب التعمق في مفاهيم وقيم الفردانية بمجتمعها التعاقدي، ولا سيما النساء اللاتي كان يتم اضطهادهن والتعامل معهن بدونية كبرى بسبب مفاهيم توراتية تسربت إلى العهد الجديد تنص على أن النساء نجس، وأنهن أصل الخطيئة، وأنهن ناقصات في كل شيء، وكذلك الشباب الذكور الذين وجدوا أنفسهم في مستنقع موحل من المطالب الترفيهية الاستهلاكية التي لا تنتهي، والتي جرى تصويرها من قبل الدعاية التسويقية التجارية بمفاهيمها الرأسمالية بأنها مهمة لكمال حياتهم، ناهيك عن بقية أفراد المجتمع الذين آثروا الانتقال للمدن، فانخرطوا في دهاليز ومتطلبات المدينة، وبات كل واحد منهم مشغولا بنفسه وبزوجه إذا اقتضى الأمر.

وهكذا سارت الحياة بهم بعيدا تقطعهم أشلاء، وتفتت وحدتهم، ليبحثوا عن الدفء في تربية الكلاب الوفية بطبعها، مستعيضين بها عن مفقود تاه منهم دون وعي، وانفصل عنهم بمجرد بلوغه السن القانونية، ثم إذا أفاقوا وجدوا أنفسهم في دوامة من التروس الحادة المانعة إياهم عن التفكير، بل والمقطعة لأوصالهم شذرا، فلا يمكنهم إصلاح ما هم فيه من فقد وتيه سوى بالتداعي مرة أخرى للاجتماع في نظام مؤسسي يمكن أن يوفر لهم بعض الأمان الذي افتقدوه، ويعيد إليهم شيئا من التوازن الذي أضاعوه.

وواقع الحال وبالنظر إلى تلك الأفكار التي باتت شائعة بين أبنائنا اليوم، تدعو إلى تعزيز مفاهيم السلوك الفردي وصفات الأنا السيكولوجية باسم تنمية الذات وتطوير القدرات، فإني أخشى أن نكون سائرين في مسارهم، وواصلين إلى نتيجتهم، على أني لا أعرف ما إذا كان بمقدور أجيالنا مستقبلا أن تنشئ مؤسسات مجتمعية تلم شعثهم، وتجبر خاطرهم. حتى وإن كان بمقدورهم ذلك، ألا يجب أن نتأمل ونعتبر ونتوقف ونستفيد من تجارب الآخرين سلبية كانت أم إيجابية؟

إن ما يدعوني إلى التحذير من بلوغ هذا المآل راجع إلى ما صرت أراه واقعا في مجتمعنا المعاش من جفوة على الصعيدين المعنوي والمادي المحسوس بين الوالدين وأبنائهما الشباب ذكورا وإناثا، أولئك الذين سرقتهم مفاتن الحياة الزائفة، ومتطلباتها الاستهلاكية الزائلة، عن الاهتمام بوالديهم ورعايتهم بما يجب، فصاروا وفقا لما ترسخ في وعيهم الزائف مجحفين في تعاملهم مع أقرب الناس لهم، مبدين بقصد أو بغيره حالة كبيرة من الجفاء، وأكبر الجفاء أن يشعر الوالدان بالتهميش من قبل فلذات أكبادهم، ولعمري فتلك كارثة الكوارث، ووباء العصر المهلك للأرض ومن عليها.

ختاما، كأني بأبي البقاء الرندي بيننا، ينشد مطلع قصيدته النونية الشهيرة، ولكن بمعنى آخر ودلالة أخرى قائلا:

لكل شيء إذا ما تم نقصان
فلا يغر بطيب العيش إنسان
هي الأمور كما شاهدتها دول
من سره زمن ساءته أزمان
وهذه الدار لا تبقي على أحد
ولا يدوم على حال لها شان

قضية جمال خاشقجي رحمه الله مجددا

محمد أحمد بابا

@albabamohamad

هناك احتمال سياسي استخباراتي متعلق بما حدث لجمال خاشقجي رحمه الله داخل القنصلية السعودية في إسطنبول ليس ببعيد عن التفكير في كل الاتجاهات، وكلنا نعرف بأن المعلومات المضللة المحتملة من بعض التنفيذيين توقع دولا كبرى عالمية في الحرج منذ عرفنا السياسة، وتلكم نقطة يجب التعويل عليها أكثر.

فمن المنطقي جدا أن تعرض المعطيات على البدائل وتنظر الأفكار في فحص المخرجات، ولعل مواجهة السعودية لكثير من الأيادي الخفية أو المعلنة للإضرار بها - رغم صلابة ومتانة وأصالة سياستها - تحتم عليها مثل غيرها من الدول الكبرى العمل الاستخباراتي المهني المنظم للوقوف على أوضاع سعوديين ربما ينجرفون إغراء أو غواية لأعداء حقيقيين أو محتملين.

فالسبب الواضح وراء متابعة نشاط جمال خاشقجي رحمه الله خارجيا ربما يحتوي على كثير من المخاطر الاستخباراتية حرصا على توفر المعلومات وبناء المعطيات والانطباعات.

ولا يشك كثير من المراقبين في العالم في أن صناعة الاستخبارات المهنية في السعودية منذ عقود طويلة راسخة قوية جيدة في مجالها وهدوئها وحرفيتها ونجاعة أدائها.

لذلك فاستبعاد احتمالية تبييت النية السياسية للسيناريو الذي حصل مع جمال خاشقجي رحمه الله أمر أرجح من غيره لمن يحلل ما قبل الموضوع مع ما بعده ولا يقتصر على ذات الحدث وما تلاه من أمور.

وحتى نربط بين بيان النيابة العامة السعودية حيال الموضوع وبين احتمالية تبييت (الخيانة العظمى) من بعض أفراد كلفوا بمهمة مراقبة أو متابعة أو استدراج لأخذ معلومات وإقناع فإن خوارق خيانات هي طروحات تبقى قائمة في وجهة نظري.

فحين نقرأ الاستهداف الكبير والمعلن المبني على عداء وحقد ضد ولي العهد السعودي قبل هذا الموضوع نعرف بأن كثيرا من أذرع دول أو شخصيات بالوكالة عن دول لن تألو جهدا في استهداف مكانته لمّا عجزت عن تشويه صورته بالطريقة الإعلامية العالمية المعتادة.

فلربما استغل موضوع جمال خاشقجي رحمه الله رغم أنه قد يكون واحدا من موضوعات عديدة أكبر أو أصغر لدى الاستخبارات العامة لينحرف الراغبون بمساره نحو هذه الجريمة البشعة ثم يحدث ما حدث من توجيه الرأي العام لاستهداف ولي العهد لا غير.

في الدول الصغيرة والكبيرة تكتشف الخيانات وتستبق أحداث الخطط التحتية التي تُشترى لأجلها نفوس بعض من ذات البلد المستهدف وليس أحد - صغيرا أو كبيرا- بعيدا عن ذلك في سنة الأحداث الدولية.

ومن المستساغ أن يكون هناك علاقة بين جهة خارجية وبعض متنفذي مؤسسة الاستخبارات أبرموا خطة كهذه هدفها أن تظهر للعيان، لا أن تخفى، فكل الملابسات والأحداث تخبرنا بأنها جريمة - رغم فظاعتها وبشاعتها وسوئها حيال المجني عليه رحمه الله وحيال الإنسانية؛ فيها كثير من عدم احتياطات الستر وغياب ذكائيات التنفيذ، وكأنها حادثة للنشر والاستهلاك العالمي.

وما من شك بأن حرص دولة أو اثنتين تحالفتا لأهداف خاصة تخريبية أو عدائية على إثارة هذا بصورة تصعيدية غير حيادية؛ ما هو إلا دليل على أن وراء الأكمة ما وراءها، من تبييت ولو جزء بسيط من التحريض أو الفخوخ الاستخباراتية لإشانة السمعة في تهيئة ظروف سرية لأخطاء كهذه.

أما السعودية فسياستها الهادئة الحكيمة المتأنية حيال كل القضايا مثل جبال طويق، لا تهزها ريح الاستفزازات ولا يخرجها عن طورها إضرام الإشاعات في نار الشائعات، ومتأكد أنا كما هم كثير من منصفي هذا العالم بأن لدى مؤسسات الحل والربط والمعلومات في السعودية ما لو ظهر على السطح كله لقلب معادلة التجاذبات، وأخرس ألسنة المحاولات، لكنه ربما في كتمه والتأني والحرص فيه إيجابيات علاقات لا يعرف صيانتها إلا دولة مثل المملكة العربية السعودية.

وما الحراك من المحققة الأممية أو التحرك من مجلس النواب الأمريكي أو الأوروبي أو غيرهم إلا مغالطات ربما ترفع اللائمة عليهم لا على السعودية، لأنهم بنوا كل مخرجاتهم على معلومات تقصّدت دولة أخرى إظهارها بالشكل الذي يحقق لها هذه الضجة والجعجعة دونما تحقق، وحين يقال عن السعودية إنها لم تتعاون معهم في المعلومات، فذلك تدخل كبير مخالف لكل بروتوكولات ومواثيق الأمم المتحدة حتى تكتمل التحقيقات نيابة وقضاء، ومن ثم تعالج الأمور، فالمحافظة على الأمن الوطني والأسرار المهنية بعد اكتشافها يقطع الطريق على تفاقم أنشطة خلايا نائمة أو متأهبة وقانا الله شرها.

وكل ما ذكرته هنا هو وجهة نظري الخاصة حيال قراءة هذا الحدث منذ حدوثه، لا علاقة له بأية معلومات سوى ما نقرأه ونسمعه جميعا من تقرير استخباراتي أمريكي مليء باعتقادات وتكهنات لا تملك دليلا ولا تحقق نهج صحة في قضية حدثت وانتهت قضائيا وحقوقيا.

الحي السكني وتنمية اقتصاديات السكان

وليد الزامل

@waleed_zm

تطرقت في مقال سابق إلى أن الحي السكني ليس مجرد وعاء لاستيعاب السكان ضمن وحدات سكنية تتخللها شوارع متعامدة واستعمالات تجارية وخدمات متناثرة. إن الحي السكني يحمل مضامين أبعد من ذلك، فهو بمثابة نظام حياة متكامل لتنمية المجتمع وأنماط معيشته. إن دور المُخطط العمراني لا يقتصر على فهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتشكيل أنماط عمرانية تتلاءم مع تلك الاحتياجات، بل خلق بيئة عمرانية ترتقي بالمجتمع واقتصاديات السكان.

وفي ضوء الرؤية الوطنية 2030 أشار برنامج التحول الوطني إلى ضرورة زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وخلق فرص عمل تدعم اقتصاديات الأسر المنتجة. كما أشار برنامج جودة الحياة إلى هدف استراتيجي يتمثل «بتطوير نمط الحياة وخلق ظروف عيش لائقة بحياة كريمة»، ولتحقيق هذا الهدف ركز البرنامج على عدد من المستهدفات لتعزيز قابلية العيش، ومن أبرزها تنمية الفرص الاقتصادية، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وتقليص نسبة البطالة، وتمكين المرأة؛ وهو ما يعني أن الارتقاء باقتصاديات السكان في الأحياء السكنية يعد مدخلا هاما لتحقيق أهداف برنامج جودة الحياة. من المفترض أن يبدأ تخطيط الأحياء السكنية من مراجعة وتحليل التوجهات الوطنية وأهداف استراتيجيات المدن المحلية ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع، حيث يعمل المُخطط العمراني على تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في المدن ويحدد الفئات المستهدفة وعدد السكان، ومتوسط الدخل الشهري ومعدلات الإنفاق. ويحاول المُخطط مواءمة تلك المعطيات مع طبيعة الأرض وخصائصها وعلاقتها بالسياق العمراني للمدينة. كما يقارن المُخطط نتائج التحليل بالمعايير والمعدلات التخطيطية لتحديد نسبة الخدمات، والفراغات العامة، وتقسيمات الأراضي، والمساحات المرغوبة بما يتسق مع إطار التشريعات العمرانية في المدينة. ويستعرض المُخطط العمراني في المراحل النهائية البدائل التخطيطية لعرضها على السكان من خلال المجالس البلدية أو المجالس المحلية لتقويم المخطط وإضافة مدخلات مستنيرة.

وبتحليل واقع الأحياء السكنية نجد أن الأنشطة الاقتصادية غالبا ما تتموضع خارج الأحياء وعلى محاور الحركة الرئيسة. ويتسبب انتشار الشريط التجاري على طول الطرق الرئيسة في اختناقات مرورية كما يشكل عائقا أمام وظيفة الطريق كموصل للحركة. وفي معظم الأحوال، تنتشر الأنشطة التجارية على الشوارع الرئيسة وبشكل فائضا عن الحاجة الفعلية لسكان الحي السكني وهو ما يساهم في زيادة تدفقات الحركة المرورية. وفي المقابل، يبقى الحي السكني مُفرغا من الأنشطة الحيوية ويعاني من ضعف الاتصالية مع المجاورات السكنية.

إن أنماط تخطيط الأحياء السكنية يمكن أن تساهم في تطوير معيشة السكان عند إدماج النشاط الاقتصادي ضمن إطار الحي السكني. ومن هذا المنطق، يمكن تجميع الأنشطة الاقتصادية ضمن مراكز طرفية بديلا لتوزيعها بشكل شريطي ومتناثر على الشوارع التجارية. هذه الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تتضمن جمعيات تعاونية يساهم في تأسيسها مجتمع الحي ومراكز تسوق وخدمات تجارية يومية، وساحات بيع مرخصة لدعم الأسر المنتجة. وترتبط هذه المراكز الطرفية مع الحي السكني بمسارات مشاة وتزود بالساحات والمواقف الكافية لإقامة الفعاليات الموسمية لبيع منتجات الأسر وبشكل يعزز من انتماء السكان ويدعم المشاركة المجتمعية في إطار تطوير الأحياء السكنية.

إشكالية تدريب الطالب الجامعي

بندر الزهراني

@drbmaz

تواترت الأخبار بأن وزارة التعليم تعد خطة لإلزام طلاب الجامعات بالتدريب ستة أشهر قبل تخرجهم، وهذه الأخبار على الرغم من أنها أقوال عائمة ولم يخرج عن الوزارة تصورات مكتملة بعد، إلا أنها تحمل في طياتها الكثير من التساؤلات، ولعل الوزارة اضطلعت بدورها الرئيس في التقليل أو الحد من ظاهرة البطالة في صفوف المتخرجين، وتود أن تقوم بما تعتقد أنه سيسهم إيجابا في هذا الصدد، وهذا بلا شك شعور نبيل وإحساس وطني، ويمكن أن يُبنى عليه أشياء كثيرة إذا ما اقترن بالواقع وارتبط بعوامل التدريب الناجح.

لكن الواقع يخبرنا بأن المشاعر المجردة لا تكفي للبناء، وأن البناء عليها وحدها قد يقود إلى كوارث نفسية، ليس لشخص أو شخصين أو مجموعة من الأشخاص، بل لجيل بأكمله وربما لأجيال تلحقه، ولهذا السبب يجب علينا عند التخطيط الجاد أن نمازج ما بين العاطفة والعقل، فلا يطغى جانب على الآخر، ولا نميل عن المصلحة العامة كل الميل فنذرها كالمعلّقة!

سبق وأن قلنا في أكثر من مناسبة: إن تدريب الطلاب ليس من الواجبات الأساسية للجامعات، وإن الجامعات ليست مراكز تدريب لهم، وإن قيل عكس ذلك فهو أمر غير مقبول أبدا، لا بالمفهوم العام للتدريب ولا بكل المفاهيم التعليمية المعروفة، وقلنا وما زلنا نقول: إن الجامعات محاضن للفكر والفلسفة وليست مراكز للتدريب والتوظيف، وإن الخطط التي لا تفرّق بين مهام التعليم العالي والتدريب المهني خطط لا تساوي الحبر الذي تكتب به، حتى ولو زعموا أن المزاوجة بين الاثنين هي من باب المرونة والتناسق بينهما! ولا تخلو الخطط الدراسية الحالية في الجامعات من مواد التدريب الميداني وأبحاث أو ندوات التخرج، ولكنها في أغلب الحالات تُقدم للطلاب بشكل لا يتوازى مع ما أنشئت لأجله، فتبدو للكثيرين على أنها فرص أو فسح لخروج الطالب من الحرم الجامعي والذهاب إلى أسواق ومقاهي المدينة لارتشاف أنواع القهوة والشاي، والأسباب في عدم نجاعة هذا من النوع من المواد الدراسية إذا ما عدنا إليها بشيء من التدقيق كثيرة، بعضها يرجع لجهات التدريب والبعض الآخر يتعلق بالجامعات نفسها.

ومن المعلوم أن طبيعة التدريب تتطلب جاهزية عالية لدى جهات التدريب وتنوعا في برامجها، وأكبر جهة للتدريب في المملكة هي المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، وهي مؤهلة تأهيلا عاليا، برامجيا وأدواتيا، وبالتالي يفترض أن تكون وجهة أولى لتدريب طلاب الجامعات، ولكن هذا لا يحدث، ربما لغياب التنسيق والمرونة بين المؤسسة والجامعات أو لتداخل الأدوار والمهام بينهما!

أكثر وجهات التدريب المعتمدة لدى الجامعات هي شركات حكومية أو خاصة، والتدريب في هذه الشركات يكون عادة بشكل ودي لا رسمي، ولذلك تأتي مخرجاتها سطحية وشكلية لا أكثر، ومن المفارقات العجيبة أن الجامعات تقدم دورات تدريبية بمردودات مالية لجهات خارجية ولا تقدمها لطلابها، وكثير من أعضاء هيئة التدريس تحولوا إلى مدربين عالميين في تخصصاتهم وأهملوا تدريس طلابهم!

وعلى الجامعات إن كانت جادة في مسألة التدريب؛ العودة إلى مهامها الأساسية والتركيز على التدريس الحقيقي والاهتمام بالبحث العلمي، لأنها إن فعلت استغنت عما يسمى بالتدريب الإلزامي، وحررت طلابها من أثقال سفر لا تسمن ولا تغني من جوع، وإن كان ولا بد من التدريب فليكن داخل أسوارها بالتعاون والتنسيق مع جهات التدريب الرسمية، على الأقل حتى لا يقال: باب النجار مخلوع!

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
Makkah AlMukarramah • المكرمة

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453